

اعتقال الموت الفلسطيني

محمد دراغمة*

احتجاز الجثامين سياسة إسرائيلية متوحشة وفاشلة

عندما بدأت الموجة الراهنة من الهجمات الشبابية الفردية ضد أهداف إسرائيلية في تشرين الأول / أكتوبر العام الماضي، قررت الحكومة الإسرائيلية احتجاز جثامين شهداء هذه العمليات بهدف ردع منفذين محتملين، والضغط على عائلاتهم، لكن العمليات تواصلت، الأمر الذي جعل العديد من أركان سلطة الاحتلال يعترفون بعدم جدوى الاحتجاز.

لكن على الرغم من الاعتراف بعدم نجاح أسلوب احتجاز الجثامين في تحقيق أهدافه، وهو ما ظهر في موقف وزير الأمن الداخلي الذي أعلن موافقته على تسليم الجثامين المحتجزة، فإن الحكومة الإسرائيلية واصلت اتباع هذه السياسة استجابة لضغوط قوى اليمين الأكثر تطرفاً، وتجنباً للاعتراف بإخفاقها في تحقيق أهدافها.

احتجزت سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ بدء الهبة الشعبية جثامين ٧٦ شهيداً، لكنها عادت وأفرجت عن معظمها بالتدريج، وبفترات متفاوتة، وبشروط إفراج متعددة. بدأت عمليات الإفراج عن الجثامين، في المرحلة الأولى، في الضفة الغربية من دون القدس، ثم فرضت سلطات الاحتلال شروطاً استثنائية على تسليم عدد من جثامين الشهداء المقدسيين، ورفضت تسليم عدد آخر منهم. واشترطت على ذوي الشهداء في الضفة الغربية، في المرحلة الأولى، عدم إقامة جنازات شعبية لهم، لكن الأهالي الذين وافقوا على هذا الشرط لم يلتزموا به، وأقيمت للشهداء جنازات مهيبه بعد تسليمهم.

قال والد الشهيدة "مرام حسونة" في نابلس: "وافقنا على الشرط من أجل الحصول على جثمان مرام، فهي فتاة، واحتجاز جثمانها كان مؤلماً جداً لنا. لم تكن لدينا أية حياة عندما كان جثمانها محتجزاً، ولكن بعد أن تسلمنا الجثمان تدفقت الناس وأقيمت لها جنازة تليق بشهيدة."

* صحافي فلسطيني.

كانت جنازة الشهيدة مرام حسونة الحاشدة في ٢٢ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٥، بعد ٢٢ يوماً من احتجاج جثمانها، أول كسر للشروط الإسرائيلية، ومنذ ذلك الوقت بدأ تسليم الجثامين الواحد تلو الآخر.

جاء الكسر الثاني للقرار الإسرائيلي عندما نظّم أهالي مدينة الخليل سلسلة اعتصامات جماهيرية حاشدة وسط المدينة، وفي المناطق الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية، مطالبين بإطلاق سراح جثامين الشهداء والشهداء. ورفض المشاركون في الاعتصام الجماهيري الذي تصدّره وجهاء المدينة، إخلاء ساحة اعتصموا فيها على مقربة من الحرم الإبراهيمي إلا بعد تسليمهم الجثامين. وكان لمحافظة الخليل الحصّة الأكبر من شهداء "الهبة الشعبية"، فهي وحدها لها أكثر من ٧٠ شهيداً.

يقول المحامي فريد الأطرش، مدير مكتب الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (ديوان المظالم) في المدينة، إن سلطات الاحتلال حاولت، في المرحلة الأولى، قمع الاعتصامات الشعبية المطالبة بتسليم الجثامين، واعتقلت العشرات من المعتصمين (وهو منهم)، لكنها لم تتمكن من وقف هذه الاعتصامات، وخشيت من حدوث انفجار ومواجهات شاملة في المدينة فاضطرت إلى إطلاق سراح الجثامين.

يشرح مسؤول في الارتباط العسكري الفلسطيني الوضع قائلاً: "سلطات الاحتلال كانت تشترط، في المرحلة الأولى، أن يسلم الجثمان ليلاً، ويُدفن ليلاً، لكن الناس كانت تتجاهل هذه الشروط وتقوم بدفن الشهداء في جنازات شعبية كبيرة، وعندما وجدت [هذه السلطات] أن الناس لا تلتزم بهذه الشروط توقفت عن وضع الشروط."

أمّا السلطة الفلسطينية فتركت أمر قبول الشروط أو رفضها للعائلات. وأوضح مدير الارتباط العسكري الفلسطيني، العميد جهاد الجبوسي، ذلك بالقول: "السلطات الإسرائيلية قدمت شروطها، ونحن نقلنا هذه الشروط إلى العائلات، لأننا لا نستطيع إلزام عائلة شهيد بإبقاء شهيداً محتجزاً في الثلجة، ولا نستطيع إلزامها بقبول هذه الشروط." وبينما وافق بعض العائلات على الشروط، وخصوصاً عائلات الفتيات، فإن عائلات أخرى رفضتها.

قال طه قطناني (٤٢ عاماً)، والد الشهيدة أشرفت (١٧ عاماً)، أنه بلّغ محافظ نابلس رفضه الشروط الإسرائيلية لتسلم جثمان ابنته "حتى لو احتُجزت مدة مئة عام"، وأضاف: "الشروط الإسرائيلية هدفها تكريس فكرة لدى الناس أن الشهيد لا كرامة له، يُدفن في الليل، من دون حضور ووداع جماهيريين." وتابع: "أهم خاصية للشهيد هو التكريم الشعبي عبر تشييع جماهيري واسع."

ويرى قطناني أن سلطات الاحتلال تهدف من وراء الضغط على عائلات الشهداء لدفن جثامين أبنائها ليلاً، إلى إجبار الفلسطينيين على قبول "الواقع القبيح". ويكمل: "الوضع الرسمي الفلسطيني قبيح، والاحتلال قبيح، والإسرائيليون يريدوننا أن نقبل بهذا الواقع القبيح وأن نستسلم له."

أمام هذا الموقف الصلب للعائلات عادت السلطات الإسرائيلية وأفرجت عن معظم جثامين الشهداء في الضفة الغربية.

قطناني الذي تسلم جثمان ابنته أشرفت من دون أن يقدّم أي تعهد، قال أنه تمسك بموقفه

مدركا أن إسرائيل ستراجع عن شروطها، لأن: "احتجاز جثمان الشهيد يُبقي قضيته حيّة ومتفاعلة، ولهذا تراجعت سلطات الاحتلال وسلّمنا جثمان أشرق وغيرها." وأضاف: "هم أرادوا احتجاز الجثامين ضغطاً علينا، لكن الوقت أثبت أن بقاءها شكّل ضغطاً عليهم وليس علينا."

وقال مسؤول في الارتباط الفلسطيني: "إسرائيل وضعت هذه الشروط من أجل حفظ ماء وجهها لأنها أدركت أن الناس لن تلتزم، وأنه لا يمكنها مواصلة احتجاز الجثامين إلى ما لا نهاية."

وصل عدد جثامين الشهداء المحتجزة في وقت الذروة إلى ٧٦ جثماناً، منها جثامين ١٢ فتى لم تتجاوز أعمارهم الـ ١٦ عاماً، و٤ فتيات.

تقول سلوى حمّاد، الناطقة الإعلامية للحملة الوطنية لتسليم جثامين الشهداء: "إن الحملة وجّهت رسائل إلى جميع الدول الأوروبية وأميركا والأمم المتحدة طالبتهم فيها الضغط على الحكومة الإسرائيلية لإطلاق سراح الجثامين." وقالت إن السلطات الإسرائيلية بدأت بتسليم الجثامين بعد أن أدركت أن احتجازها لم يوقف عمليات الطعن والدس والتظاهرات، وأضافت أن ممثلي الصليب الأحمر الدولي اجتمعوا أكثر من مرة مع الإسرائيليين لبحث موضوع الجثامين المحتجزة.

عذاب نفسي غير مسبوق

عانت جميع عائلات الشهداء المحتجزين عذاباً نفسياً غير مسبوق. قال محمد عليان، والد الشهيد بهاء عليان (٢٤ عاماً) من مدينة القدس، والذي لا تزال سلطات الاحتلال تحتجز جثمانه بعد مرور أكثر من ستة أشهر على استشهاده: "أحمل تابوت بهاء على كتفي ليل نهار؛ إنه تابوت ثقيل جداً." وأضاف: "لينا طويل، مليء بالكوابيس، لو تتكلم الوسادة عن الأوجاع والدموع لقاتل الكثير." وقالت أم بهاء بحزن: "إن وجعي أكبر من أي كلام."

أمّ أم الشهيد أحمد جحاجة (٢٣ عاماً) من مخيم قلندية، فوصفت تجربة حجز جثمان ابنها بالقول: "عانيت ألماً على مدار الساعة إلى أن تم دفنه." وكان أحمد، وهو أصغر أبنائها (٣ أولاد و٥ بنات)، استشهد برصاص قوات الاحتلال في أثناء اقتحام لمخيم قلندية في ١٦ كانون الأول / ديسمبر الماضي. وأضافت أم أحمد وهي تحاول حبس دموعها: "أنا ما كنت أعرف أنهم أخذوا الجثمان، قالوا لي إنو تصابو بالأول، رححت عالمستشفى ما لاقيتو، رجعت عالبيت قالولي إنو استشهد وأخذوا الجثمان، صرت أصرخ، والله نفسي أشوفو وأتأكد بعيني إنو استشهد وأدفنو بإيدي."

حنان حسونة أم الشهيدة مرام حسونة (١٩ عاماً) تنفست الصعداء بعد دفن جثمان ابنتها على الرغم من حزنها العميق على فراقها. قالت: "اليوم فقط ارتحت عندما رأيت جثمان مرام وهو يُدفن من قبل عائلتها وأقاربها." وأضافت حسونة التي تحمل صورة مرام قلادة في رقبتها: "لقد أبقوا جرحنا مفتوحاً بالاحتجاز."

عانت عائلات أخرى تسلمت جثامين أبنائها كثيراً جزاء وضع الجثامين في درجات حرارة شديدة التجمد. نسيم صلاح شقيق الشهيد بسيم عبد الرحمن صلاح (٣٨ عاماً) قال

أنه وجد شقيقه "قالب ثلج"، وأن رجليه كانتا مرتفعتين بزواوية شبه قائمة ما أعاق إنزاله في القبر ودفنه. وأضاف: "لقد منعنا أُمي من رؤية الجثمان خوفاً عليها من شدة الصدمة." وتابع أن العائلة كانت تعتزم دفن شقيقه ليلاً بناء على الشروط الإسرائيلية، لكن وضع الجثمان وارتفاع الرجلين بزواوية شبه قائمة حال دون ذلك، مضيفاً أن العائلة كانت تعتزم تشريح الجثمان، لكن تبين أن عليها الانتظار عدة أيام كي يذوب الثلج، وهذا الانتظار الزائد "أمر صعب على العائلة، وخصوصاً الأم." كنا نرغب في احتضان بسيم وتقبيله، لكن عندما شاهدته في هذه الحالة من التجمد تجمدت في مكاني." وكانت سلطات الاحتلال قد احتجزت جثمان الشهيد صلاح مدة شهر. وأوضح الطبيب الشرعي سمير أبو زعرور الذي أجرى فحصاً لجثمان الشهيد: "لقد جُمّد على درجة حرارة ٥٠ تحت الصفر"، مرجحاً "سبب ارتفاع قدمي الشهيد عن الأرض إلى وضعه في ثلاجة لا تتناسب مع طوله." وأضاف: "إن تشريح الجثمان وهو على هذه الدرجة من البرودة يتطلب وضعه في ثلاجة على درجة حرارة ١٠ تحت الصفر مدة ثلاثة أيام، إلى أن يذوب الجليد."

عقاب خاص بالمقدسيين

على الرغم من تراجعها عن سياسة احتجاز الجثامين، فإن حكومة نتنياهو تشددت إزاء جثامين الشهداء من أبناء مدينة القدس، واشترطت في المرحلة الأولى للإفراج عن تلك الجثامين، أن يتم دفنها خارج المدينة، أي في الضفة الغربية. وقد وافق بعض العائلات التي تعيش في قرية كفر عقب، وهي قرية مقدسية تقع خارج جدار الفصل العنصري، لكن العائلات التي تعيش في قلب القدس رفضت هذا الشرط، الأمر الذي جعل سلطات الاحتلال تتراجع عنه، وتضع شروطاً أخرى، مثل: عدم إجراء تشريح للجثمان، والدفن ليلاً فور تسلمه وبحضور عدد محدود من الأهل يتراوح ما بين ١٢ و٣٠ شخصاً، على أن يجري تسليم قائمة بأسماء المشيعين وأرقام بطاقتهم للفحص المسبق، وعدم السماح لأي منهم بحمل أجهزة هاتف نقال أو أجهزة تصوير.

قدم المحامي محمد عليان، وهو والد الشهيد بهاء عليان، من جبل المكبر في القدس، ورئيس لجنة أهالي الشهداء في القدس، شرحاً عن الإجراء الإسرائيلي وقال: "كانت السلطات الإسرائيلية تجري عمليات فحص جسدي للمشاركين في التشييع في ثلاث محطات، قبل وصولهم إلى المقبرة لدفن الشهداء"، وأضاف أن "عمليات التفتيش اتّسمت بالفظاظة وعدم مراعاة مشاعر ذوي الشهداء."

واشترطت سلطات الاحتلال أيضاً على كل عائلة، توقيع قائمة شروط، وتعهّد بعدم الإخلال بها، ودفن كفالة مالية تزيد على ٥٠٠٠ دولار، يجري تحصيلها في حال الإخلال بشروط الدفن.

وكشف عليان أن سلطات الاحتلال قامت، في معظم الحالات، بمصادرة مبلغ الكفالة المالية المدفوعة مسبقاً، بحجة خرق شروط الدفن، قائلاً: "السلطات هي التي تحدد نوع الخرق، فإذا كبر أحد المشيعين في أثناء الدفن يعتبرون ذلك خرقاً للشروط ويصادرون الأموال."

ودعا محمد عليان الكتل البرلمانية والقوى السياسية إلى اتخاذ موقف وطني موحد من هذه القضية، وقال: "يجب أن يكون هناك موقف وطني واضح يعلن باسم الشعب الفلسطيني، يتبعه جهد قانوني ووطني وسياسي جماعي للضغط على سلطات الاحتلال للإفراج عن جثامين الشهداء".

وبلغ عدد الشهداء الذين ما زالت إسرائيل ترفض تسليمهم ١٥ شهيداً هم جميعاً من أبناء القدس.

عائلة الشهيد الفتى حسن مناصرة (١٥) عاماً الذي استشهد في ١٢ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٥، من العائلات المقدسية التي رفضت تسلّم جثامين أبنائها بسبب تسليمها لهم في أوضاع غير إنسانية، مثل أن يكون الجسد في درجة تجمد عالية يصعب معها إدخاله إلى القبر ودفنه.

وقال خالد مناصرة، والد الشهيد حسن: "أمضيت عدة ساعات أتفاوض مع سلطات الاحتلال حول تسليم جثمان حسن، وطلبت منهم أن يكون الجثمان غير مجمد، وأن يجري دفنه بمشاركة ٤٠ شخصاً من أفراد العائلة". وأضاف: "عندما جاؤوا [رجال الشرطة] لتسليمنا الجثمان، أحضروه في كيس بلاستيكي مربوط وغير لائق، وعندما فتحوه وجدته عبارة عن قالب من الثلج، فرفضت تسلّمه، وقلت لهم نحن بشر نريد أن ندفن ابننا بشكل إنساني لائق، وهذا الشكل غير إنساني وغير لائق. ثم تدخلت بعض الأطراف لتسلّم الجثمان ودفنه، ولكنني رفضت تسلّمه مع كل الألم والأسى، وخرجت أنا وزوجتي وأبناء عائلتي من المقبرة".

في الليلة ذاتها تحول باب الأسباط المفضي إلى المقبرة، إلى ثكنة عسكرية، إذ جرى تسليم جثمان شهيد مقدسي ثانٍ هو عمر إسكافي.

وقال والد الشهيد حسن أنه وأفراد عائلته وعائلة إسكافي تعرضوا لتفتيش مذلّ ومهين قبل وصولهم إلى المقبرة.

وعلق محامي مؤسسة الضمير الحقوقية، محمد محمود، الذي يتابع ملف الجثامين المحتجزة، على الانتهاك الإسرائيلي بالقول: "قررت السلطات الإسرائيلية تسليم جثماتي حسن مناصرة وعمر ياسر إسكافي، وهما من سكان حي بيت حنينا في القدس، بعد أن اشترطت مشاركة ما بين ٣٠ و٤٠ شخصاً في الدفن، وأن يجري التسليم والدفن بعد منتصف الليل، وأن تدفع كل عائلة كفالة مالية قيمتها ٢٠,٠٠٠ شيكل (نحو ٥٠٠٠ دولار) يجري مصادرتها في حال حدوث أي إخلال في شروط الدفن". وأضاف أن تسليم جثامين عدد من شهداء القدس جرى بعد أن قدمت العائلات التماساً إلى المحكمة طالبت فيه بتحديد مواعيد تسليم الشهداء ودفنهم. وأوضح أن المحكمة أصدرت قراراً يقضي بإلزام النيابة العامة الرد على الاستئناف، الأمر الذي جعل السلطات تبادر إلى قبول تسليم عدد من جثامين الشهداء، لكن التنفيذ جاء مفتقداً أبسط الشروط الإنسانية.

كبح اندفاعة الشبان!

جاء إعلان سلطات الاحتلال الشروع في احتجاز جثامين الشهداء الذين يسقطون في

هجمات ضد إسرائيليين، متزامناً مع الأيام الأولى من الهبة الشبابية الفلسطينية. وبرر المسؤولون الإسرائيليون ذلك بـ "ردع" المهاجمين، ومنع تحويلهم إلى أبطال تقام لهم جنازات كبيرة تحفّز آخرين على تقليدهم، وكذلك الضغط على الأهالي لمنع أبنائهم من القيام بمثل هذه الهجمات.

ويرى عصام العاروري، مدير مركز القدس للمساعدة القانونية، هدفاً إسرائيلياً آخر هو: "الحيلولة دون إجراء تشريح جثامين الشهداء لإخفاء جرائم حرب ارتكبت ضدهم". وقال: "لم يعد سراً أن جنود الاحتلال قتلوا عدداً من الشبان والشابات من دون أن يشكوا أي خطر عليهم، والتشريح يمكنه كشف المسافة التي أطلقت منها النيران، وحقائق أخرى".

وأظهرت مقاطع فيديو التقطها مصور متطوع في منظمة "بيتسيلم" في أذار / مارس الماضي جندياً إسرائيلياً يطلق النار على رأس الشاب عبد الفتاح الشريف (١٩ عاماً) وهو مُلقى على الأرض، بعد إصابته، وسط مدينة الخليل. واضطرت سلطات الاحتلال، بعد نشر شريط الفيديو المذكور، إلى تقديم الجندي إلى المحاكمة، لكن عائلة الشهيد الشريف تشكك في جدية المحاكمة. وقال العاروري: "نحن لا نعول على المحاكمة، لأننا نعرف أن إسرائيل أفرجت في السابق عن جنود قتلة بعد أن أمضوا فترات قصيرة في الحجز مثل المجرم الإسرائيلي الذي قتل العمال الستة في ريشون ليتسيون سنة ١٩٨٧ وغير ذلك من انتهاكات". وفي نيسان / أبريل، قتل الجنود الشقيقتين مرام طه (٢١ عاماً) وإبراهيم طه (١٦ عاماً) من قرية قطنة شمالي غربي القدس، على حاجز قلندية العسكري. وادعى الناطق باسم جيش الاحتلال، أن الجنود أطلقوا النار عليهما بعد أن ألقت مرام عليهم سكيناً، وأنهم عثروا على سكين مع إبراهيم بعد تفتيشه.

منظمات حقوق إنسان إسرائيلية ودولية تحدثت في تقاريرها عن قيام جنود الاحتلال بقتل فلسطينيين من دون أن يشكوا أي خطر عليهم. وأعلن دوف حنين، عضو الكنيست عن الحزب الشيوعي الإسرائيلي، أنه طالب السلطات الإسرائيلية بنشر الصور التي التقطتها كاميرات الحاجز العسكري لإظهار محاولة الطعن المزعومة تلك.

إن قتل مرام، وهي أم لطفلتين (ريماس في الرابعة وسارة في الخامسة)، وقتل شقيقها إبراهيم، هما حادثتان من عشرات عمليات القتل التي تعرّض لها شبان وشابات وأطفال فلسطينيون. وبحسب القانون الدولي الإنساني فإن الأكثرية الساحقة من عمليات القتل التي راح ضحيتها ٢٠٠ شاب وشابة وطفل تقريباً، لا ينطبق عليها "حالة خطر قصوى" لا يمكن تفاديها إلا بالقتل.

عائلة مرام وإبراهيم طالبت بمحاكمة قتلة ابنيها، بتهمة القتل العمد. وقال صالح طه (٦١ عاماً) والد الشهيدان: "لنفترض أن ما يقوله جيش الاحتلال صحيحاً، بأن مرام ألقت عليهم سكيناً، فلماذا قتلوا إبراهيم؟ وأي خطورة شكلتها عليهم مرام بعد أن ألقت السكين على الأرض؟"

وتنص تعليمات إطلاق النار المعلنة في جيش الاحتلال، على التصويب بهدف القتل في حال تعرّض حياة الجنود للخطر، لكن منظمات حقوق الإنسان، وكثيرين من المراقبين، يقولون إن هناك تعليمات شفوية تسمح بإطلاق النار على أي فلسطيني في حال الاشتباه به، بل إن التصريحات العلنية للسياسيين الإسرائيليين تحضّ الجنود على القتل.

وفي هذا الشأن قالت سریت ميخائيلي، الناطقة باسم منظمة "بيتسيلم" التي تُعنى بحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية: "إن التعليمات الرسمية في الجيش الإسرائيلي تنص على إطلاق النار في حال تعرّض حياة الجنود للخطر، لكن الحوادث بيّنت أن الجنود يسرعون إلى سحب الزناد والقيام بالقتل بدلاً من القيام بإخضاع المهاجمين واعتقالهم". وأضافت: "عندما ننظر في ظروف عمليات القتل المتزايدة للفلسطينيين، فإننا نجد أن مستوى الخطورة على حياة الجنود في هذه الحوادث أقل بكثير من ادعاءات السلطات".

وأوضحت أن "النمط السائد في إطلاق النار يتناغم مع مواقف السياسيين الإسرائيليين الذين يصرحون علانية أن على الفلسطيني المهاجم أن يتوقع الموت".

وشهدت الطبقة السياسية في إسرائيل جدلاً واسعاً في وقت سابق من هذا العام بعد إعلان قائد أركان الجيش أنه لا يريد أن يرى الجندي الإسرائيلي يفرغ مشط رصاصه في جسد فتاة فلسطينية تلوح بمقص. واتهم عدد من الوزراء في الحكومة والمعارضة اليمينية المتطرفة قائد أركان الجيش بالإساءة إلى سمعة إسرائيل، وبتشجيع الفلسطينيين على القيام بهجمات ضد الإسرائيليين.

الاحتجاز إجراء استخدم سابقاً

على الرغم من بروز إجراء احتجاز الجثامين إعلامياً وحقوقياً خلال الهيئة الشبابية الفلسطينية الأخيرة، فإن سلطات الاحتلال مارسته منذ سنة ١٩٦٧. ويقسم العاروري الذي يتابع هذا الملف منذ سنة ١٩٦٧، سياسات احتجاز الجثامين إلى ثلاث مراحل هي:

١ - المرحلة الأولى، من سنة ١٩٦٧ إلى سنة ١٩٧٦، وقد طبقت سلطات الاحتلال في هذه المرحلة القانون الموروث من الانتداب البريطاني، والذي يعطي الضابط العسكري حرية التصرف في الجثمان بناء على الوضع الميداني للمعركة. وقال العاروري: "في هذه المرحلة دُفن عدد كبير من جثامين الفدائيين من دون توثيق".

٢ - المرحلة الثانية، من سنة ١٩٧٦ إلى سنة ١٩٩٠، وجرى فيها الدفن في مقابر الأرقام وفق نظام لم يكن دقيقاً، ثم إن الدفن كان يجري على عمق ٥٠ سنتيمتراً، الأمر الذي أدى إلى قيام حيوانات مفترسة بنهش الجثامين، كما تعرضت جثامين أخرى للانجراف في الشتاء.

٣ - المرحلة الثالثة، من سنة ٢٠٠٠ إلى سنة ٢٠٠٦، وجرى فيها احتجاز جثامين منفذي العمليات التفجيرية في محاولة لردع المنفذين والضغط على عائلاتهم. ويرى العاروري أن احتجاز جثامين الشهداء في الهيئة الراهنة يأتي امتداداً للسياسة الإسرائيلية التاريخية في التعامل مع الجثامين كوسيلة ضغط على منفذي العمليات وعلى عائلاتهم. ثم إن هناك عنصراً آخر دخل على هذه السياسة، وهو تبادل الأسرى، مشيراً إلى أن سلطات الاحتلال تحتجز جثامين ١٩ شهيداً من قطاع غزة سقطوا في حرب ٢٠١٤، وهذا على ما يبدو، بهدف إجراء تبادل مع جثامين جنود تحتجزهم "حماس".

ويوثق مركز القدس وجود ٢٥٢ جثماناً محتجزاً في مقابر الأرقام منذ سنة ١٩٦٧ حتى اليوم.

معركة قانونية

دفع قرار إسرائيل مواصلة احتجاز عدد من جثامين شهداء القدس من دون وجود أي إشارة للإفراج عنها، عائلات الشهداء إلى اللجوء إلى محكمة العدل العليا الإسرائيلية. فقد قام محمد محمود، محامي مؤسسة الضمير الحقوقية، بتوجيه عشرات الرسائل إلى المسؤولين في الحكومة الإسرائيلية، وبينهم وزير الأمن الداخلي، قدّم فيها التماسات إلى النيابة العامة الإسرائيلية طالب فيها، باسم ذوي الشهداء، بتسليمهم جثامين أبنائهم ليتسنى لهم دفنها بحسب الشريعة الإسلامية.

وقال إن السلطات الإسرائيلية رفضت في المرحلة الأولى، الطلبات التي قُدمت إليها للإفراج عن جثامين الشهداء، بحجة الأوضاع الأمنية، معتقدة أن احتجاز الجثامين ربما يردع الآخرين عن تنفيذ عمليات مشابهة. وأضاف: "وفي مرحلة لاحقة، وافق ممثلو جهاز الأمن الإسرائيلي على الإفراج عن الجثامين، ولكن سرعان ما جرى استثناء أبناء القدس، من دون إبداء الأسباب".

وأضاف أن أهالي الشهداء ترددوا في التوجه إلى محكمة العدل العليا خشية أن تلجأ هذه الأخيرة إلى قرار لا يصبّ في مصلحة العائلات، وبالتالي يتحول إلى سابقة مثل دفنهم في مقابر الأرقام.

وقد اضطرت عائلات مقدسية لها شهداء محتجزون إلى التوجه إلى محكمة العدل العليا مستعينة بإعلان وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي عزمه على تسليم جميع الجثامين المحتجزة، لكن المحامي محمد عليان استبعد اتخاذ المحكمة العليا قراراً مناقضاً للسياسة الرسمية الإسرائيلية، وقال: "في حال رفضت المحكمة طلب العائلات، فإننا سندرس التوجه إلى المحاكم الدولية". وأضاف: "نحن نعمل وحدنا، السلطة الفلسطينية لا تقوم بأي دور جدي، والحراك الشعبي ضعيف، والرأي العام الإسرائيلي مجتذ لخدمة الحكومة، لذلك لم يتبقّ أمامنا سوى التوجه إلى العالم والمؤسسات الدولية". وتابع: "سياسة احتجاز الجثامين فشلت، وهو ما يتضح من موقف وزير الأمن الداخلي، لكن الإسرائيليين لا يريدون الاعتراف بفشل هذه السياسة".

وتشكل سياسة احتجاز الجثامين خرقاً صارخاً للقانون الدولي. يقول شعوان جبارين مدير مؤسسة "الحق"، إن اتفاقيتي جنيف الثالثة والرابعة، توضحان أنه في حال وفاة أي أسير، أو مقتل شخص في ساحة الحرب، فإنه يجب أن يُدفن بحسب التقاليد والعرف، ويجري التعريف بهويته، وتبليغ عائلته.

ونشرت وسائل الإعلام الإسرائيلية تقارير أشارت إلى وجود خلافات بين الحكومة وجهاز الأمن الداخلي بشأن احتجاز جثامين الشهداء. وجاء في تقرير نشره مؤخراً موقع "اللا" الإخباري أن الحكومة الإسرائيلية تعتبر أن استمرار احتجاز جثامين الشهداء يشكل رادعاً وأداة ضغط على عائلاتهم من أجل منع وقوع عمليات أخرى، بينما يرى جهاز الأمن الداخلي والجيش أن استمرار احتجاز الجثامين خطوة تقود إلى "أجواء سلبية" أكثر تطرفاً، وتغذي "التحريض" بين الفلسطينيين. ■